ضاربا وزيد غير ضارب اذ التجاوز هو الانفصال عن شئ والاتصال الى
اخر والجواب ان معناه ان المتعدي ما دل على التجاوز الذي
هي عن تصوره وعن تصور محل صدوره اعني الفاعل الى المفعو
ل به والحاصل ان المضاف محذوف التقدير يتجاوز تصور فعل الفاعل
وقد يقال مجيبا عن الاول كون ضرب متجاوزا في بعض المواضع
كاف في كونه متعديا وفيه انه يستلزم ان يكون الفعل استعمل لازما
ومتعديا متعديا دائما وايضا لو اكتفي بهذا في جانب اللازم ايضا
لا ينتقض به تعريف اللازم عن الثاني الى الضرب وان لم يتجاو
ز ولم ينتقل من زيد الى عمرو في الحقيقة الا انه بعد انتقال
الاسم انتقال الضرب في العرف ويفهم منه هذا المعنى واما ثانيا
فلانه يصدق على ذهبت في قولنا ذهبت به اذ الباء يغير معنى
الفعل فمعناه فعلته ذاهبا وصيرته ذا ذهاب مع انه ليس من
الافراد ويمكن يقال ان التجاوز بسبب العارض غير معتبر لا يقال
هذا التعريف تعريف للشئ بمرادفه وهو غير جائز لانا نقول لا
مانع لجوازه اذا كان احد المترادفين اجلى من الاخر فلا يحتاج الى ما
قيل ان المراد من المحدود الاصطلاحي ومما في الحد اللغوي ولا الى
ما يقال ان المتعدي علم فلا يكون المعنى ملتفتا اليه نعم لو قال المتعدي
لمتعدى ما تعدى كما قال عز الدين الزنجاني لاحتاج واللازم ما
اي الفعل الذي او فعل لم يتجاوز فيه يتصور فعله الفاعل او فعل فا
عله بلا اعتبار امر عارض الى المفعول به ووجه تسمية باللازم
لزومه على الفاعل وعدم انفكاكه عنه كما اشار المصنف بقوله

بل

بل وقع في نفسه اي في نفس الفاعل وعلم ان كلا من المتعدي و
اللازم نحوي ونوعي والاول لا يتوقف على غير الوضع بخلاف الثاني
فانه يحتاج الى اسباب الوجودية او العدمية فاسباب التعدية
تنتهي الى احد عشر التضعيف والهمزة والحرف الجر وسين استفعل
والف المفاعلة والتضمين معنى التعدية والتصوغ على فعل با
لفتح لا فائدة الغلبة والباء على افعل وعلى مراب المبالغة و
تكرير اللام واسقاط الهمزة من افعل واسقاط الجر توسعا واسباب
اللزوم دفع اسباب التعدية والرد الى بابا نفعل وافتعل وافعل و
الرد الى تفعل وتفعلل ان كان رباعيا ثم انه قد نقل في معرفة المتعدي
واللازم ضابط وهو ان ما يفعل بجميع البدن فهو لازم كقام وذهب
وما يفعل بعضو واحد او قلب او حس فهو متعدي نحو ضرب وعلم
وذا والباب الثاني فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في ا
لمضارع فقدمه على الباب الثالث لكونه من رعاية الابواب ولكثرة
الاستعمال حتى نقل عن متعلمي انه اذا اشكل عليك فعل فلم تدر
من اي باب هو فاحمله على يفعل بالكسر فانه اصل الابواب قال ا
لسيد الشريف في شرحه للزنجاني ان هذه الابواب الثلثة على القياس
لان بين الماضي والمضارع مغايرة في المعنى اذ الماضي للزمان السابق
والمضارع للاحق فارادوا ان يكون بينهما مغايرة في اللفظ مطابقا
للمعنى ثم قال وفيه نظر لان المغايرة تحصل بحرف المضارعة فلم يكن
للحركة فيها مادخل والا لانتقضت مخالفة المعنى عند انتفاء مخا

Copyright © King Saud University